

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن عن افتتاح الجلسة العامة السادسة بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

لقد علمنا ببالغ الأسى أنه، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، قتل ٥٦ شخصاً على الأقل وجرح العشرات عندما هوى سقف سوق باسماي في موسكو بعد أن تراكم عليه الثلج.

وبعد ذلك الحادث بيومين، في يوم السبت ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، تهدمت بناية من ستة طوابق تضم متاجر ومكاتب في دكا، عاصمة بنغلاديش. وقتل في ذلك الحادث ١٩ شخصاً على الأقل وأصيب أكثر من ٥٠ آخرين بجروح.

لذا، فإنني أود، نيابة عن مؤتمر نزع السلاح وأصالة عن نفسي، أن أتقدم بأخلص التعازي وبأسمى عبارات التعاطف إلى أسر الضحايا وإلى الاتحاد الروسي وبنغلاديش حكومة وشعباً.

وأرحب هذا الصباح بالدبلوماسيين المصريين الثلاثين الجدد من وزارة الشؤون الخارجية المصرية الذين جاءوا للتدرب في جنيف.

ووفقاً لجدول مواعيد الاجتماعات الخاص بفترة رئاسي، سيشرع مؤتمر نزع السلاح هذا الأسبوع في مناقشة تركيز على نزع السلاح النووي. وأود أن أذكركم بأني اقترحت أن تلقي الوفود كلماتها تحت البند الفرعي "تقييم تنفيذ نزع السلاح النووي".

أما بشأن ترتيب الجلسات، فإنني أود أن أخبركم أنه، أثناء دراسة جدول مواعيد الجلسات العامة التي سيعقدها المؤتمر في غضون الأسبوع الجاري، طلب منسقو مجموعة الـ ٢١ برمجة أربع جلسات عامة خلال هذا الأسبوع، أي عقد جلستين اليوم ويوم الثلاثاء وجلستين يوم الخميس. وتمت دراسة هذا المقترح خلال المشاورات الرئاسية التي عقدت يوم الجمعة ٢٤ شباط/فبراير ثم قبله منسقو كل المجموعات بالإضافة إلى الصين. وفور حصول هذا المستجد، أبلغتكم الأمانة بجدول المواعيد المعتمد عن طريق المنسق الخاص بكل مجموعة. وأنا أثنى المشاورات التي تمت في أواها واتسمت بالمرونة وسادتها روح التعاون.

وفيما يتعلق بجلسة بعد ظهر هذا اليوم، أبلغني مندوب مالطة الدائم، السفير بورغ، أنه بسبب ظروف طارئة، كان على وزير مالطة للشؤون الخارجية أن يؤجل زيارته إلى جنيف وبالتالي فإنه لن يخاطب المؤتمر اليوم. بيد أنه كان قد تقرر بالفعل عقد هذه الجلسة العامة بعد ظهر اليوم، كما سبق أن أشرت، وستُعقد فعلاً.

ويوجد على قائمة المتكلمين في الجلسة العامة لهذا اليوم: الجمهورية العربية السورية، وإيطاليا، ومصر، والاتحاد الروسي، والأرجنتين، والعراق نيابة عن مجموعة الـ ٢١، والبرازيل، وفرنسا، وأستراليا، واليابان، وميانمار.

والكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، السفير بشار الجعفري.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، أهنيكم بداية على توليكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم بهدف إخراج المؤتمر، الذي يعتبر الحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لقضايا نزع السلاح، من حالة الجمود التي يمر بها منذ سنوات عديدة. كما أود أن أتوجه

بالشكر إلى سلفكم، سعادة السفير راباكي، على الجهود الحثيثة التي بذلها للمساعدة في إقلاع أعمال المؤتمر. وأود الانضمام مسبقاً إلى البيان الذي سيلقيه سعادة سفير العراق باسم مجموعة الـ ٢١.

يأتي عقد هذه الجلسة المخصصة لمناقشة موضوع نزع السلاح النووي بعد فشل كل من مؤتمر استعراض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية السابع والقمة العالمية اللذين عقدا العام الماضي في نيويورك. وكلاهما فشل في الاتفاق على أية إجراءات أو تعهدات إزاء مسألة نزع السلاح بشكل عام ومسألة نزع السلاح النووي بشكل خاص. وفي ظل هذا التراجع المقلق للمناقشات الدولية المتعلقة بهذه المسألة الحيوية لا بد من التذكير ببعض الحقائق الهامة.

لقد وافقت الدول الأطراف خلال مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ على تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى مقابل اعتماد قرار خاص في الشرق الأوسط يهدف إلى جعله منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد عمل مؤتمر الاستعراض المذكور آنذاك وعلى هذا الأساس من الاتفاق على تقوية المعاهدة وتحقيق عالميتها وتبني المبادئ والأهداف لتنفيذها وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك أسوة بالمناطق التي أسستها معاهدات راروتونغا وبانكوك وبليندبا وأنتاركتيكا.

وخلال الفترة ما بين مؤتمري الاستعراض لعام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠، انضمت باقي الدول العربية غير الأطراف في ذلك الوقت إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وذلك بسبب النتائج الإيجابية لمؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥ وبسبب تبني قرار إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وبسبب الالتزامات التي تم الإعلان عنها خلال مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥. وتجدر الإشارة هنا إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها لعام ٢٠٠٥، وذلك للعام السادس والعشرين على التوالي، القرار رقم ٥٢/٦٠ الذي يطالب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو القرار السنوي المعتاد الذي ينسجم في أهدافه وتطلعاته مع تطلعات دول المنطقة ومع قرارات الوكالة الدولية ومجلس الأمن.

وبخلاف هذه التطورات الدولية والإقليمية الإيجابية، تظل إسرائيل الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتي تستمر في رفض إخضاع منشآتها النووية كافة لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية رغم الخطورة الكبيرة التي تمثلها هذه المنشآت على أمن دول المنطقة وعلى أمن إسرائيل نفسها. وفي ظل هذا الوضع الشاذ، تستمر بعض الدول النووية الكبرى في تزويد إسرائيل بالتكنولوجيا المتطورة التي لا توجد بحوزتها بعد، لدرجة أن إسرائيل أصبحت تملك، بفضل مساعدات دول غربية ثمان، مفاعلات نووية فوق رقعة من الأرض لا تتجاوز مساحتها خمسة وعشرين ألف كيلومتر مربع. وهذا أمر لا سابقة له في العالم. وعلى الرغم من أن هذه الدول الغربية تعبر عن قلقها إزاء مسألة انتشار الأسلحة النووية فقد زود بعضها إسرائيل باليورانيوم المخصب وبعضها الآخر بالماء الثقيل وبعضها الآخر بالتقنيات النووية الأخرى.

وقد رحب مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، من بين جملة أمور أخرى، بانضمام كافة الدول العربية إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وطالب إسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، بالانضمام وبإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إلا أن إسرائيل، التي تحظى بدعم واضح ومستمر من جانب دولة نووية كبرى بتجاهل ملفت للانتباه من جانب دول

نووية أخرى، سواء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو في مؤتمر نزع السلاح، ما زالت ترفض إرادة المجتمع الدولي وتكر قيمه وقوانينه. والواقع أنها تعتمد إلى دفن النفايات النووية في الجولان السوري المحتل في انتهاك سافر للقانون الدولي.

وقد دأبت الجمعية العامة على اعتماد القرار المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" وبتأييد ساحق عاماً تلو العام. وكان آخر قرار اعتمدته هو القرار رقم ٩٢/٦٠ الذي لاحظت فيه أن إسرائيل تبقى الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد طرفاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وأكدت على أهمية انضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة وإخضاع كافة منشآتها النووية ومعداتها لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد سعت سوريا في إطار جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز، وفي إطار الأمم المتحدة، ومن خلال تبنيها للعديد من مشاريع القرارات والمبادرات، إلى العمل بجدية بالغة على إخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي. وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى المبادرات العربية العديدة وآخرها تلك التي تقدمت بها سوريا باسم المجموعة العربية إلى مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وهي المبادرة المتمثلة في مشروع قرار يهدف إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي. هذا المشروع ما زال مطروحاً باللون الأزرق على بساط البحث أمام مجلس الأمن ولم يُعتمد بسبب حيولة قوى نافذة في المجلس دون اعتماده لأسباب سياسية لا علاقة لها بحماية الأمن والسلم الدوليين.

وقد ورد في ديباجة قرار الجمعية العامة رقم ٧٦/٦٠ بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن متابعة فتوى محكمة العدل الدولية المتعلقة بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ما يلي: "إن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً للبشرية جمعاء وإن استعمالها ينطوي على عواقب فاجعة لكل أشكال الحياة على الأرض، وإن الدفاع الوحيد ضد حدوث كارثة نووية هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والتيقن من أنها لن تنتج مطلقاً مرة أخرى".

وهنا، يود وفد بلادي أن يعبر عن بالغ قلقه إزاء انتشار العقائد العسكرية التي تركز على إمكانية استخدام الأسلحة النووية وكذلك إزاء التهديدات الجديدة التي لجأت إليها بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية باستخدام تلك الأسلحة ضد دول غير حائزة على السلاح النووي. فعوضاً عن احترام وتنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية بإجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل تحت رقابة صارمة وفعالة، تشدد بعض الدول فقط على منع الانتشار النووي وعلى أسس انتقائية بحجة من جهة، بينما تمضي هي قدماً في تطوير ترسانتها كماً ونوعاً وفي تطوير أسلحة نووية تكتيكية وتستمر في التهديد باستخدامها، خارقة بذلك تعهدها السابقة والالتزامات التي يفرضها القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي من جهة ثانية. والأنكى من ذلك أن الحق في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أصبح بدوره رهناً بسياسة المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين.

وكانت سوريا قد عبرت عن استعدادها للانضمام إلى توافق عام في الآراء حول برنامج عمل شامل ومتكامل على أساس مبادرة السفراء الخمسة. وما زلنا نعتقد أن هذه المبادرة تشكل الأساس الأنسب لأعمالنا

المستقبلية، مع إيماننا بأن نزع السلاح النووي يبقى الأولوية الأولى وبأن تشكيل هيئة فرعية، في إطار مؤتمر نزع السلاح، لبحث موضوع نزع السلاح النووي هو الحد الأدنى لما نتطلع إليه جميعاً، لأن تشكيل هيئة فرعية بولاية تفاوضية سيكون الخطوة الحقيقية والفعالة على طريق نزع السلاح النووي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية، السفير الجعفري، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسفير تريززا، سفير إيطاليا.

السيد تريززا (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم. ودعوني أهنئكم وأعرب لكم عن أطيّب تمنياتي لكم برئاسة ناجحة. وباستطاعتكم الاعتماد على دعمنا وتعاوننا. ودعوني أيضاً أثني على سلفكم، السفير راباكي، ممثل بولندا، الذي أعطى دفْعاً قوياً لعمل هذا المؤتمر خلال الشهور الأخيرة.

وأود أن أنضم إليكم في تقديم التعازي بالفاجعتين اللتين شهدتهما موسكو ودكا بالإضافة إلى انهيار التربة المأساوي الذي حدث في الفلبين مؤخراً. ودعوني أيضاً أرحب بوفد الدبلوماسيين المصريين الشباب الحاضرين في الشرفه وأمل أنهم سيستفيدون من حضور مداولتنا هنا اليوم.

احتفلنا منذ بضعة أسابيع بانعقاد الجلسة العامة الألف لمؤتمر نزع السلاح. وتساءل البعض عما إذا كان ثمة ما يستحق الاحتفال. وكما قلت في تلك المناسبة، ينبغي علينا ألا نقلل من شأن النتائج التي أحرزها هذا المؤتمر في الماضي خاصة في مجال أسلحة الدمار الشامل. فالحظر التام الساري على فئات بأكملها من أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والتخلص من مخزونات تلك الأسلحة، يُعتبران في رأيي أبرز النتائج التي أحرزت على الإطلاق في ميدان نزع السلاح الدولي. وليست النتائج فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، التي نكرس لها هذه الدورة، مُرضية بنفس القدر.

ولقد تحقق في جنيف وعن طريق معاهدة منع الانتشار وقف الانتشار الأفقي للأسلحة النووية وتحديد عدد البلدان التي لها الحق في الإبقاء على ترسانات نووية بخمسة بلدان. كما نجح هذا المؤتمر في التفاوض بشأن حظر التجارب النووية. فضلاً عن ذلك، أدى عدد من التعهدات الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف إلى تقليص كميات الأسلحة بشكل كبير خلال الحرب الباردة وبعدها، خاصة في أوروبا. وتقلل مجموعة كبيرة من تدابير بناء الثقة من احتمالات حدوث هجمات فجائية. وتمثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية والضمانات الأمنية تكملة مهمة لنظام نزع السلاح ومنع الانتشار النووي القائم. وقد حُظرت كلياً فئة من الصواريخ النووية وتخلت عدة بلدان عن ترساناتها النووية أو برامجها النووية وانضمت إلى معاهدة منع الانتشار بصفتها دولاً غير نووية. ووضعت مبدأً رائعاً مفاده أن الرجوع عن امتلاك الأسلحة النووية أمر ممكن. لذا، ينبغي ألا نغفل أهمية هذه التعهدات التي نغفل أحياناً إلى الاستخفاف بها.

ومن جهة أخرى، يبقى الإرهاب النووي تهديداً قائماً. وقد أعلن أحد البلدان عن انسحابه من معاهدة منع الانتشار وأعلن عن امتلاكه لأسلحة نووية. وطفّت على السطح أنشطة نووية سرية. وقد طُلب إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم تقارير إلى مجلس الأمن عن الأنشطة النووية التي يقوم بها أحد البلدان.

وانتهى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار وقمة الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي دون أن يعطيا أي زخم قوي أو يتمخضا عن إرشاد بشأن قضايا نزع السلاح ومنع الانتشار.

والنتائج المتباينة التي تحققت حتى الآن والصعوبات المستمرة التي تواجهنا تحدو بنا إلى الاعتقاد بأن تحقيق حظر تام للأسلحة النووية عن طريق تعهد واحد متعدد الأطراف ليس في المتناول القريب للأسف. واتباع نهج يتم على مراحل أمر أكثر واقعية. وكانت الصفة التدريجية لعملية نزع السلاح مطروحة منذ البداية في المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار التي ورد فيها ذكر مفاوضات بشأن تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر وبشأن نزع السلاح النووي. ومما أكد اتباع هذا المنهج القرارات التي اعتمدت خلال مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة منع الانتشار لعام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار لعام ٢٠٠٠ وهي - بسبب اجتماع الدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار لعام ٢٠٠٥، الذي لم يتوصل إلى شيء - لا تزال أحدث صك توافقي يقود إلى نزع السلاح النووي (على الأقل بالنسبة للدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار). وبالاتفاق على ١٣ خطوة عملية تتبعها الجهود المنهجية والتدريجية من أجل تنفيذ المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار والقرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن "منع الانتشار ونزع السلاح النوويين: المبادئ والمقاصد"، يكون المجتمع الدولي قد أقر بأن أفضل طريقة لتحقيق نزع السلاح النووي تمر عبر نهج على مراحل. والطبيعة المتعددة الأوجه لمسألة الأسلحة النووية تبرر مثل هذا النهج الذي يحظى بموافقة واسعة. بل إنني أستطيع القول إنه نهج توافقي. ولا ينبغي أن ينسبنا هذا الأمر الغاية الأسمى المتمثلة في التخلص تماماً من الترسانات النووية.

وعليّنا أن نقر بأن الواقع الدولي قد تغير على مدى السنوات الست الماضية. فقد خرجت إلى الوجود تهديدات جديدة. وأبان الإرهاب الدولي عن طاقاته المأساوية الكامنة. وأظهرت الأنشطة النووية السرية والاتجار غير المشروع بالمواد النووية المخاطر التي قد تنتج عن امتلاك دورة الوقود النووي الكاملة. وقد وُضعت صلاحية بعض آليات التفتيش المتعددة الأطراف موضع تساؤل. ووُضعت تدابير تعاونية جديدة - خصوصاً عن طريق الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية - للقضاء على أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية.

وقد كان لبعض هذه المستجدات آثار مؤلمة ولم يستطع المجتمع الدولي هضمها بعد. وقد يكون هذا تفسيراً ولو جزئياً لعدم تمخض مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار وقمة الجمعية العامة اللذين انعقدا العام الماضي عن نتائج مهمة. وبعد هذه النتائج غير المقنعة، توجد كرة نزع السلاح النووي الآن، أكثر من أي وقت مضى، في ملعب مؤتمر نزع السلاح.

ولهذا السبب، ترحب إيطاليا بهذه الاجتماعات المركزة على قضايا نزع السلاح النووي وتشاطر تطلعات كل من ينادي ببذل المزيد من الجهد للتخلص من الأسلحة النووية. وسنواصل، بمعية شركائنا في الاتحاد الأوروبي، تشجيع التقدم في هذا المجال واضعين نصب أعيننا الاستراتيجيات والمواقف الموحدة من أسلحة الدمار الشامل والقضايا النووية التي سبق أن عرضها رؤساء الاتحاد الأوروبي على مؤتمر نزع السلاح.

ومن أجل التوصل إلى تفاهم بشأن برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح، فإننا ندعم إنشاء هيئات فرعية تُنَاط بإحداها ولاية معالجة مسألة نزع السلاح النووي.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن البند الأول من بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح يشير أيضاً إلى مسألة "وقف سباق التسلح النووي". وكان وقف التسلح النووي إحدى النتائج التي أحرزت في نهاية الحرب الباردة. ولم يقتصر الأمر على وقف سباق التسلح النووي، بل تم تسجيل تقلص كبير في هذا التسلح، وإن لم يكن كذلك بالقدر الكافي. ويجب علينا أن نتجنب حلقة مفرغة نووية جديدة. فلا يمكننا العودة مجدداً إلى فترة الحرب الباردة. ولعل أكثر الوسائل واقعية لتحقيق ذلك والتي يرحى منها خير كثير هي "وقف" إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التفجيرات النووية. وتتضمن الوثيقة الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار لعام ٢٠٠٠ إشارة واضحة إلى عقد مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وستتناول هذه المسألة في الدورات القادمة. وأؤكد أن تلك المفاوضات، التي لها صلة وثيقة بالمسائل التي تركز عليها مناقشاتنا الآن، تمثل أولويتنا في مؤتمر نزع السلاح وستبقى أولويتنا فيه.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير تريتزا، ممثل إيطاليا، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسفير شكري، ممثل مصر.

السيد شكري (مصر): سيدي الرئيس، أتوجه إليكم بخالص التهنئة لرئاستكم لمؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم أن وفد مصر حريص على دعم المساعي الجادة التي تبذلونها من أجل إعادة تفعيل أعمال هذا المؤتمر. كما أننا حريصون على المساهمة بشكل إيجابي وبناء لإخراج المؤتمر من أزمتته بما يحقق مصالح كافة الأطراف في إطار المرجعيات المتفق عليها والولايات الممنوحة لمؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، ترحب مصر باعتماد جدول أعمال المؤتمر في ٢٤ كانون الثاني/يناير الماضي وتؤكد استعدادها للعمل وفقاً للجدول الزمني المقترح لأعمال المؤتمر واستناداً إلى جدول أعمال المؤتمر وفي إطار ما يسمح به نظامه الداخلي.

إن استمرار حالة الجمود التي يمر بها مؤتمر نزع السلاح تعتبر مصدر قلق كبير لمصر خاصة في الوقت الذي يزداد فيه حجم وخطورة التحديات الأمنية التي تواجهها على المستويين الإقليمي والدولي، إلا أنه، بالرغم من التغيرات الجوهرية في البيئة الأمنية، لم تتغير تطلعات العديد من الدول ومن ضمنها مصر بشأن ضرورة الحفاظ على الإطار المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وهو الأمر الذي ينعكس في استمرار تمسكنا بمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لتزع السلاح. ونود الإشارة هنا إلى مساندتنا لبيان مجموعة الـ ٢١ أمام المؤتمر الذي سوف يُلقى اليوم بالإضافة إلى بيان المجموعة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ وبيان المجموعة العربية في ٢٣ حزيران/يونيه من العام الماضي أيضاً.

إن المشكلة الحقيقية التي تعترض مؤتمر نزع السلاح تكمن في أن بعض الدول ليست لديها الإرادة السياسية لتستمر في السعي إلى تحقيق إنجازات ملموسة في مجال نزع السلاح وفقاً للأولويات المتفق عليها. كما أن مثل هذه المواقف لا يمكن أن تتسق في نفس الوقت مع الدعوات لكسر الجمود في المؤتمر من خلال التناول الانتقائي لقضايا نزع السلاح. واعتقد أنه لا يخفى على أحد أن أي تحرك حقيقي في المؤتمر لن يتحقق إلا إذا تمت مراعاة مصالح وأولويات جميع الأطراف على قدم المساواة، وهو أساس أي عمل متعدد الأطراف. وبالتالي، فإنه من الضروري الحفاظ على جدول الأعمال السنوي لمؤتمر نزع السلاح دون المساس به لأنه يشكل نقطة الارتكاز لنا في أعمال المؤتمر، مع أهمية التوقف عن محاولات الالتفاف حوله أو القفز عليه لما لذلك من أثر سلبي على التوازن الدقيق للموضوعات الواردة في جدول الأعمال الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء والذي يشكل أساس

عملنا هنا في المؤتمر ومرجعية يجب عدم المساس بها. إن رؤيتنا لموضوعات نزع السلاح جادة قولاً وفعلاً وأولويتنا وتعاوننا في هذا المجال يجب أن يؤخذ بالجدية اللازمة لحرصنا على تحقيق السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، وذلك بالتعاون مع كافة الأطراف في المؤتمر.

ولا يزال نزع السلاح النووي يشكل أولوية بالنسبة لمصر على المستويين الإقليمي والدولي وينبع ذلك من اقتناعنا بأنه طالما وُجدت أسلحة نووية فلن يكون هناك أمن واستقرار حقيقيان. وإننا، في هذا الصدد، نشعر بخيبة أمل إزاء عجز المؤتمر عن تلبية النداءات التي وجهها إليه مؤتمر الاستعراض السادس لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ويحثه فيها على إنشاء جهاز فرعي ملائم لتناول نزع السلاح النووي وبدء التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونود في هذا الصدد التأكيد أيضاً على التزامنا بتحقيق الأهداف التي تضمنتها الوثيقة الختامية للمؤتمر وعلى رأسها الخطوات الثلاث عشرة الخاصة بنزع السلاح النووي والتي لا تزال تعهدات قائمة.

إن نزع السلاح النووي يجب أن يظل على قمة أولويات المؤتمر وفقاً للأولوية القصوى التي خُصصت له في الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ويجب أن تضطلع الدول الأعضاء في المؤتمر بالمسؤولية التي حددها المجتمع الدولي لمواصلة الجهود الهادفة إلى نزع السلاح النووي الكامل والشامل، وهو الأمر الذي يتحقق من خلال التفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وإننا نتطلع لنهوض المؤتمر بمسؤولياته بحيث نصل إلى اتفاقية متكاملة تمثل قيمة حقيقية من منظور نزع السلاح النووي، لا إجراءً جزئياً. ومن ثم، فلا بد أن تتضمن المعاهدة العناصر التي ارتكز عليها غيرها من الاتفاقيات الناجحة في مجال نزع السلاح ضماناً لفعاليتها وللامتثال الموثوق لأحكامها.

ويتمثل أحد أهم التحديات التي تواجه عالمنا المعاصر في بلورة منظومة عالمية كفيلة بتحقيق السلم والأمن الدوليين لصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي. ومما لا شك فيه أن تحقيق هذه الغاية النبيلة ما فتئ يزداد صعوبة في عالم سريع الإيقاع والمتغيرات الدولية، كما يكتنفها ما بدأ رصده من توجهات قاصرة خاصة في مجال نزع السلاح إلى التعامل الانتقائي مع مختلف العناصر الجوهرية التي تمثل دعائم نزع السلاح. لذا، فإننا نرى خطورة تنامي مثل هذه التوجهات على كل ما أحرزناه من نجاحات في الماضي وعلى الإيمان بجدول أعمال متعدد الأطراف في المستقبل. وإننا نتطلع إلى انخسار هذه التوجهات الهدامة والقائمة على تحقيق الأهداف الذاتية من أجل احتواء انعكاساتها السلبية على عمل مؤتمرنا وحتى تتم استعادة الثقة في أن جهودنا المشتركة إنما تصب لصالح خدمة المبادئ المشتركة التي نعتز بها والتي من شأنها أن ترسخ السلام والأمن العالميين.

ومصر مقتنعة تماماً، في نفس الوقت، بأهمية معاهدة منع الانتشار النووي باعتبارها عنصراً جوهرياً في نظام نزع السلاح ومنع الانتشار حيث أثبتت فعاليتها في مكافحة الانتشار النووي والحد منه على مدار أكثر من ربع قرن. ولا شك أن انضمام الغالبية العظمى من الدول إلى المعاهدة دليل على الاقتناع بأهميتها من أجل إبعاد شبح الحرب النووية.

ويحظى باهتمامنا البعد الإقليمي في إطار جهود نزع السلاح وخاصة نزع السلاح النووي ويعد أولوية قصوى بالنسبة لنا، وذلك على ضوء المخاطر المنبثقة عن استمرار انعدام الأمن في المنطقة. وإننا نعتقد أن اتباع نهج إقليمي في نزع السلاح سيؤدي في نهاية الأمر إلى تحسين الأمن على الصعيد الدولي. وبانضمامها إلى معاهدة منع

الانتشار، رفضت الدول العربية الخيار النووي ووافقت في عام ١٩٩٥ على تمديدتها إلى أجل غير مسمى لأنها أيقنت أن تنفيذ القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط يمكنه أن يضمن لها السلم والأمن. وفي هذا السياق، كانت الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الاستعراض السادس شديدة الوضوح في إعادة التأكيد على "أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاً لهدف عالمية المعاهدة في الشرق الأوسط".

وتؤمن مصر بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات العملية لتحقيق عالمية معاهدة منع الانتشار. وهي تطالب كافة أعضاء المجتمع الدولي، لا سيما الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية خاصة في حفظ السلم والأمن الدوليين، ومؤتمر نزع السلاح، بتحمل مسؤولياتها وفقاً للبندين ١ و ٢ من جدول أعمال المؤتمر. والحجج الواهية التي يسوقها البعض ومحاولات فرض شروط بغرض الانقلاب على هذا الهدف لا تتسق مع الواقع السياسي الإقليمي وما هي إلا حجة أخرى على تطبيق ازدواجية المعايير، الأمر الذي من شأنه أن يخلف عواقب وخيمة على مستقبل نظام منع الانتشار برمته ومصادقية الخيارات المستقبلية لدينا. ولن تكون نتيجة عدم تقييد بعض البلدان بالتزاماتها إلا تعريض الأمن الدولي والإقليمي للخطر وزعزعة نظام منع الانتشار وحرمان المجتمع الدولي من فرصة التعاون من أجل التصدي للأخطار التي نواجهها جميعاً.

وفي الختام، أود أن أرحب بمنهج بناء الثقة وما له من أولويات في المؤتمر. لكن يجب أن يكون ذلك مبنياً على مبدأ التبادل والمساواة للجميع لا على خدمة مصالح طرف على حساب مصالح طرف آخر. كما أنه من المهم تشجيع إقامة حوار بناء بين المجموعات الإقليمية وبين الوفود من أجل خلق مناخ من الثقة نحن في أمس الحاجة إليه نظراً لتعثر جهود عملنا المتعدد الأطراف من أجل دعم أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار في الآونة الأخيرة.

وأخيراً، أتوجه لكم وللزملاء بالشكر على ترحيبكم بمجموعة الدبلوماسيين الجدد للمؤتمر. وإنني واثق من أن هذه الزيارة في بداية مسارهم المهني سوف يكون لها أكبر الأثر على مستقبلهم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير شكري، ممثل مصر، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسفير لوشينين، ممثل الاتحاد الروسي.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): سيدي الرئيس، أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب لكم عن بالغ تقديري لكم ولجميع أعضاء المؤتمر على التعازي التي وجهتموها لنا عقب الأحداث المأساوية والتي وقعت في موسكو.

وإننا نرحب بتقلدكم هذا المنصب الهام ونتمنى لكم النجاح والتوفيق إذ نحن مدركون أن ما تحققونه من نجاح سينعكس علينا جميعاً وبوسعكم الاعتماد على دعم الاتحاد الروسي وتعاونه.

لقد صرحنا تكراراً برغبة الاتحاد الروسي في عدم معارضة مقترح السفراء الخمسة بشأن برنامج عمل المؤتمر إذا وفر أساساً لتوافق الآراء. وفي هذا الصدد، فإننا أيضاً لا نعارض الولاية المقترحة للعمل على قضية نزع

السلح النوي. ونحن على وعي بأهمية هذه المسألة بالنسبة للمجتمع الدولي ونؤكد تعهدنا بالوفاء بالالتزامات التي أخذناها على عاتقنا، بما فيها الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار.

نتناول أولاً المسألة الأهم. تنفذ روسيا التزاماتها فيما يتعلق بتقليص ترساناتها النووية تدريجياً عن طريق الاتفاقات المبرمة مع الولايات المتحدة أولاً وقبل كل شيء وكذلك بصورة أحادية الجانب. وقد عرفت هذه العملية زخماً جديداً في السنوات الأخيرة. وأود أن أذكر في هذا الشأن مساهمة كل من بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا في هذه العملية، وهي البلدان التي تخلت عن الأسلحة النووية وانضمت إلى معاهدة منع الانتشار بصفتها دولاً غير نووية.

وأثناء مؤتمر استعراض تلك المعاهدة الأخير، قدمت روسيا كمية كبيرة من المعلومات الدقيقة بشأن الحد من أسلحتنا النووية. وربما يكون في هذا إعياء للمستمعين ولكن لا يمكنني أن أتمالك عن ذكر عدد من الأرقام المهمة التي تؤكد الشروع في عمليات هامة للغاية في مجال نزع السلاح النووي لا يمكننا أن نغض الطرف عنها. ففي الوقت الحاضر، مقارنة بعام ١٩٩١، تقلص العدد الإجمالي للأسلحة النووية المخزنة في روسيا إلى أقل من الخمس. وتم تخفيض ترسانة روسيا النووية غير الاستراتيجية إلى الربع مقارنة بالمستويات التي كانت عليها في عهد الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١. ويقتصر انتشار الأسلحة النووية الروسية غير الاستراتيجية حالياً على إقليمنا الوطني وتتركز في قواعد التخزين المركزية التابعة لوزارة الدفاع الروسية.

ولعل أهم ما يسهم في عدم وضوح نزع السلاح هو المعاهدة المبهمة المتعلقة بالتخلص من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى. فبمقتضى هذه المعاهدة، دمرنا كلياً الصواريخ الأرضية من فئتين: الفئة الأولى يتراوح مداها بين ٥٠٠ و ١ ٠٠٠ كلم والفئة الثانية يتراوح مداها بين ١٠٠٠ و ٥ ٥٠٠ كلم - بلغ عددها الإجمالي ١ ٨٤٦ صاروخاً و ٨ ٢٥ جهاز إطلاق. وأكرر القول إن تلك الصواريخ لم تعد موجودة وتم التخلص منها كفاءة من فئات الأسلحة. وما يزال تنفيذ أحكام معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية مستمراً بل إنه يتم بأسرع مما هو مقرر. وبموجب المعاهدة فإنه كان من المقرر، بحلول ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ألا يتجاوز مستوى الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ٦٠٠ ١ ناقل و ٦ ٠٠٠ رأس حربي نووي. والواقع أن المستويات الفعلية في ذلك التاريخ بلغت ١ ١٣٦ و ٥ ٥١٨، على التوالي.

وإننا ماضون في تطبيق سياستنا الهادفة إلى التخلص من المزيد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وكما هو معلوم، فإن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية تلزم روسيا والولايات المتحدة بتقليص عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية لدى الجانبين وتحديد عددها الإجمالي بحيث لا يتجاوز ١ ٧٠٠ إلى ٢ ٢٠٠ وحدة لكل طرف بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويمثل هذا تقليصاً كبيراً جداً. وتعد معاهدة موسكو، إلى جانب الإعلان المشترك الروسي - الأمريكي الصادر في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ بشأن العلاقات الاستراتيجية الجديدة، خطوة هامة باتجاه نزع السلاح النووي في تشكيل نظام أمن دولي في القرن الحادي والعشرين. وتضمن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية أولوية عملية نزع السلاح والحد من التسليح على غيرها، وهي مساهمة كبرى من جانب روسيا في إنفاذ المادة السادسة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ونتيجة تنفيذ روسيا لسياستها المتمثلة في تخفيض أسلحتها النووية باستمرار، فقد دمرنا بحلول منتصف عام ٢٠٠٥ ما مجموعه ١ ٣٢٨ جهازاً لإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات و ٢ ٦٧٠ صاروخاً و ٤٥ غواصة نووية استراتيجية

و٦٦ من قاذفات القنابل الثقيلة. وبحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، كان بحوزة الجانب الروسي ٩٢٧ وحدة من ناقلات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الموضوعة في حالة تأهب و٣٩٩ ٤ وحدة من الرؤوس الحربية. وسيجري تقليص هذه الأرقام بثبات.

وأود أن أشير هنا إلى أن روسيا تعتقد أنه من المهم ضمان عدم الرجوع عن عملية تخفيض الأسلحة النووية. ومن أهم التدابير الرامية إلى ضمان عدم الرجوع إعادة استخدام المواد الانشطارية المستخدمة للأغراض الحربية التي لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية. وتتخذ روسيا إجراءات تحضيراً لتنفيذ برنامج لإعادة استخدام فائض البلوتونيوم المستخدم للأغراض الحربية الذي أُعلن عن انتفاء ضرورته للأغراض العسكرية. ومن الشروط الأساسية للبدء في هذا البرنامج توفر التمويل المتعدد الأطراف بالقدر الكافي. وإننا في روسيا نعمل من أجل وقف آخر المفاعلات الروسية الصناعية العاملة باليورانيوم والغرافيت القليلة الباقية التي تُستخدم في إنتاج اليورانيوم للأغراض الحربية. وفي روسيا، يجري على نطاق واسع تحويل اليورانيوم المخصب بدرجة عالية الناجم عن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية إلى وقود للمفاعلات، أي إلى يورانيوم مخصب بدرجة منخفضة لا يستخدم للأغراض الحربية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وعملاً بالاتفاق المبرم بين حكومتي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٣، تم تحويل ٢٥٠ طناً من اليورانيوم المخصب بدرجة عالية، وهو ما يعادل نحو ١٠ ٠٠٠ رأس حربية، إلى يورانيوم مخصب بدرجة منخفضة. وبحلول عام ٢٠١٣، سيتم التخلص مما مجموعه ٥٠٠ طن من اليورانيوم المخصب بدرجة عالية طبقاً لذلك الاتفاق.

وقد صاحب ما نقوم به من خطوات باتجاه نزع السلاح النووي تغييرات بنوية موازية في قطاع صناعة الأسلحة النووية في روسيا. فقد قلصنا إلى النصف طاقتنا الإنتاجية التي لم تعد ضرورية للأغراض الدفاعية. وإننا نولي أهمية خاصة لضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي صدقت عليها روسيا، حيز التنفيذ. فمن شأن هذه المعاهدة أن تكون سداً منيعاً يحول دون التطوير النوعي للأسلحة النووية وأن يعطي دفعة قوية لعدم الرجوع عن عمليات التقليص الجارية. وهذه المعاهدة هي أيضاً واحدة من أهم العناصر المكونة لنظام الأمن الدولي ووسيلة لمكافحة استسراء أسلحة الدمار الشامل. وإننا نشي على تلك الدول التي وقعت على المعاهدة وصدقت عليها. وفي الوقت ذاته، لا يسعنا إلا أن نتخوف من عدم دخول هذا الصك الهام حيز التنفيذ حتى الآن. ونأمل أن تتخذ الدول الإحدى عشرة الباقية في قائمة الدول الأربع والأربعين الخطوات الضرورية للانضمام إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وفي انتظار حدوث ذلك، من المهم أيضاً أن يستمر سريان الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وغيرها من التفجيرات النووية.

وتوجد جميع أسلحة روسيا النووية، بما فيها الأسلحة غير الاستراتيجية، تحت حراسة مشددة. ويتم السهر على سلامتها عن طريق مجموعة من التدابير التنظيمية والإدارية والتقنية. وقد قمنا بكل ما يلزم لمنع الحصول غير المباح على تلك الأسلحة، بما في ذلك فرض قيود صارمة على المعلومات المتعلقة بها، وقد أمّنا حماية سلامة الأماكن التي تخزن فيها الرؤوس الحربية النووية. وقد وضعت روسيا ونفذت مجموعة من التدابير لمنع الأعمال الإرهابية. ونقوم دورياً بعمليات تفتيش شاملة لجميع المنشآت التي تمثل خطراً نووياً أو إشعاعياً. ومن الأمثلة التي تعبر عن موقف روسيا المسؤول من التخزين والنقل الآمن للأسلحة النووية التمرينات الخاصة التي نُظمت في روسيا في

آب/أغسطس ٢٠٠٥. مشاركة ٤٩ مراقباً من ١٧ دولة، وهو عمل غير مسبوق ينم عن الشفافية. ونأمل أن تقوم دول أخرى تملك أسلحة نووية بخطوات مماثلة.

وروسيا تبرهن، من خلال الإجراءات العملية التي تتخذها، عن احترامها للالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار. وما يهمنا هو الامتثال التام لهذه المعاهدة الشديدة الأهمية وتعزيزها. وجميع المكونات الأساسية للمعاهدة - نزع السلاح النووي، عدم الانتشار والاستخدام السلمي للتكنولوجيا الذرية - مترابطة فيما بينها ترابطاً وثيقاً. ومثلما تبين من مؤتمر استعراض تلك الاتفاقية العام الماضي، تبقى معاهدة منع الانتشار عنصراً لا بديل له من عناصر الأمن والاستقرار الدوليين. ورغم أن مؤتمر الاستعراض عجز عن الخروج بتوصيات محددة من أجل زيادة تعزيز معاهدة منع الانتشار، فإنه أكد مجدداً على القضية الأساسية وأنه من الممكن، بل من الواجب، التصدي للتحديات والأخطار الجديدة التي تواجه نظام منع الانتشار انطلاقاً من أحكام معاهدة منع الانتشار.

وتدعو روسيا جميع الدول إلى توخي الصرامة في التقيد بالتزاماتها الناشئة عن معاهدة منع الانتشار وعن اتفاق الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وباستنباط تدابير فعالة لمنع الاتجار غير المشروع بالمعدات والتكنولوجيا والمواد النووية. وإننا، في هذا الصدد، ندعم عمل لجنة ١٥٤٠ المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ونشدد على أهمية تنفيذ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقرار ١٥٤٠ تنفيذاً كاملاً وتاماً. ونشدد في هذا الصدد مرة أخرى على وجوب القيام بمهام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب مع التقيد التام بأحكام القانون الدولي مع أخذ مصالح الدول المشروعة في الاعتبار. وقد ناصرت روسيا باستمرار تعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحقيق عالمية البروتوكول الإضافي مما سيجب للوكالة الدولية رصد استخدام المواد والمعدات النووية للأغراض السلمية الصرفة ويكفل شفافية البرامج النووية الوطنية. وقد طورت روسيا برنامجاً وطنياً لتوفير الدعم العلمي والتقني لضمانات الوكالة الدولية وهي حالياً بصدد تنفيذه. وتنفذ روسيا، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، مشروعاً لحل مشكلة أمن مصادر الإشعاع النووي التي تمثل خطراً شديداً في إطار برنامج عمل الوكالة الدولية لمكافحة الإرهاب النووي. وقد وقعت روسيا على الاتفاقية الدولية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي التي صيغت في الأمم المتحدة بمبادرة منا. وإننا ممتنون لجميع الدول على دعمها الواسع لهذه الاتفاقية التي ستُرسى أساساً متيناً للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتمثل إمكانية وقوع الأسلحة والمواد النووية في أيدي إرهابيين خطراً جديداً يجب علينا أن نجعل من القضاء عليه أولويتنا. وإننا نأمل أن تمكننا مناقشة قضايا نزع السلاح النووي تحت قيادتكم من إحراز تقدم في هذا الشأن.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير لوشينين، ممثل الاتحاد الروسي، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. وأعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين، السيد مارسيلو فالي فونروج.

السيد مارسيلو فالي فونروج (الأرجنتين) (الكلمة بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بخالص التهاني على توليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم تأييد وفدي لكم في القيام بالعمل الذي سيتيح انطلاق المفاوضات بشأن الحد من التسلح وصكوك نزع السلاح.

وستتضمن الكلمة الآتية تعليقات موجزة إضافية وتكراراً لأفكار وردت بالفعل في العرض الذي قدمه وفدنا بشأن هذا البند من جدول الأعمال في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في هذا المحفل.

انطلاقاً من المفاوضات التي أُجريت بحسن نية، ينبغي للدول الحائزة على السلاح النووي أن تبين التزاماً لا لبس فيه بتحقيق أهداف نزع السلاح النووي. ورغم أننا نستحسن أن تحدث تلك التطورات في مجال نزع السلاح النووي في إطار المحافل المعنية بنزع السلاح، فإننا نرحب بأي تقدم يتحقق في تقليص الترسانات، بما في ذلك التقدم الذي يحصل على المستوى الثنائي. ونأمل أن تبذل جهود أكبر وأن يتم إطلاع المجتمع الدولي على ما يستجد من أعمال وأن تأخذ التدابير التي تُعتمد لتحقيق هذا الغرض في الاعتبار مبادئ عدم الرجوع والشفافية والتحقق حتى تترجم إلى فعل الالتزام الذي أخذته على عاتقها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي والمسؤولية الإضافية المتوجبة عليها بما أنها هي أيضاً الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وهناك مجموعة من الخطوات العملية الواجب القيام بها حتى تتمكن الجهود المنهجية والتدرجية من القضاء على الأسلحة النووية قضاء تاماً. ومن بين تلك الخطوات، النداءات المطالبة بإجراء التوقيعات والتصديقات الضرورية للتعميل بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ والبدء الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. ونحث الدول على أن تسارع إلى القيام بالخطوات الضرورية لضمان تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتأكيد مجدداً على الحاجة إلى الإبقاء على الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية.

إن إنشاء هيئة فرعية مسؤولة عن تناول نزع السلاح النووي يمثل تقدماً في القيام بالمهام الواجب النهوض بها طبقاً لأحكام المادة السادسة من المعاهدة. ويشكل تعهد الدول بعدم المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية خطوة أولى وشرطاً لا بد من تحقيقه للمضي في هذا الطريق بغية تحقيق نزع السلاح الكامل والشامل. وأي نظام لنزع السلاح قد سبقه فرض حظر على الاستخدام كحظر الأسلحة الكيميائية، مثلاً. والأرجنتين ترفض الحجج التي تجعل إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي رهناً بتحقيق التقدم في مجال الأسلحة التقليدية. لهذا فإننا، كما دأب وفدنا على ذلك على مرّ السنين في جميع المحافل المختصة، نشجب المذاهب الأمنية التي تسمح باستخدام الأسلحة النووية. فمن شأن تلك السياسات أن تقوض فعالية منع الانتشار الأفقي.

وترى الأرجنتين أن المناطق الخالية من السلاح النووي تساهم بشكل كبير في إرساء السلم والأمن الدوليين عن طريق تعيين بعض المناطق لتكون خارج نطاق استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وساعد الاجتماع الذي عُقد العام الماضي في المكسيك، في عام ٢٠٠٥، بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، في توجيه عناية المجتمع الدولي إلى العمل الذي شرعت فيه مختلف المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وإننا نطالب بأن تقدم دول تلك المناطق المعنية، إلى جانب القوى النووية، الدعم التام لتلك المناطق عن طريق وضع

بروتوكولات، مراعية كون الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية قد وجه مذكرات إلى القوى النووية لهذا الغرض.

أما فيما يخص الأرجنتين، فإن استخدام الأسلحة النووية للدفاع عن النفس رداً على هجوم تُستخدم فيه أسلحة تقليدية لا يمكن تبريره بموجب أحكام القانون الدولي لأن ذلك الاستخدام لا يتناسب مع الغاية من العمل الدفاعي وفق التعريف الوارد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، مثلما تكرر في فتاوى صادرة عن محكمة العدل الدولية، مما أكد ضرورة تطبيق مبدأ التناسب بوصفه عنصراً أساسياً في الدفاع عن النفس. ونحث الدول الحائزة على الأسلحة النووية على إعادة النظر في التصريحات التأويلية الصادرة عنها بشأن التوقيع على بروتوكولات إضافية ملحقمة بمعاهدة تلاتيلولكو بغرض سحبها تماماً.

وأود أن أقول هنا إن الأرجنتين تدعم إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح تعنى بالضمانات السلبية حتى تحصل الدول التي تتخلى عن الأسلحة النووية على تعهد من جانب الدول الحائزة على الأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة ضدها أبداً. وقد يتم ذلك عن طريق اتفاق يتم التوصل إليه بالتفاوض ضمن إطار معاهدة منع الانتشار أو عن طريق بروتوكول إضافي يُلحق بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ذاتها.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً على أن الاتفاق على ضمانات من هذا النوع ينبغي ألا ينتقص أبداً من أهمية الضمانات التي اتفقت عليها بالفعل الدول الحائزة على الأسلحة النووية في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفي سياق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين، السيد فالي فونروج، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسفير بابا ه. الشبيب، ممثل العراق، الذي سيلقي كلمة بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١.

السيد الشبيب (العراق) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن وفدي يتناول الكلمة لأول مرة تحت رئاسة جمهورية كوريا، اسمحوا لي أن أهنئكم على المهمة العسيرة التي تضطلعون بها بكفاءة وتفان تامين. وكونوا على ثقة من دعم وفدي وتعاون الكاملين.

كما أود الإعراب للسفير راباكي، ممثل بولندا والرئيس السابق لمؤتمر نزع السلاح، عن خالص امتناننا له على الجهود التي بذلها دون كلل في سبيل ضخ الحيوية في المؤتمر تحت رئاسته.

ونظراً للأهمية التي توليها مجموعة الـ ٢١ لترع السلاح النووي، فإنه من عظيم الشرف والحظوة لي ولوفدي أيضاً أن ندلي ببيان في هذا الشأن.

ترحب مجموعة الـ ٢١ بالمبادرة التي أطلقها الرؤساء الستة لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦ من أجل إجراء مناقشات منظّمة حول بنود جدول الأعمال.

وتكتسي جلستنا العامة لهذا اليوم المكرسة لمسألة نزع السلاح النووي أهمية خاصة بالنسبة لمجموعتنا. ونأمل أن نتمكن من اغتنام هذه الفرصة لتناول هذه المسألة بطريقة موضوعية ولتعويض الفرص التي أُهدرت مؤخراً في معالجة التحديات المتعلقة بترع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، تأسف مجموعة الـ ٢١ لعدم الاتفاق على نزع السلاح النووي ومنع انتشاره في القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ وفي محافل أخرى مخصصة لترع السلاح. وترى مجموعة الـ ٢١ أن مجرد وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها يمثل خطراً قائماً على البشرية. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن احتمال انتشارها سيبقى قائماً. وإننا مقتنعون أن كلاً من نزع السلاح النووي ومنع انتشاره يتطلبان إحراز تقدم سريع، خاصة عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف.

وتؤكد المجموعة أن نزع السلاح النووي سيبقى، كما كان من قبل، يتصدر أولويات مؤتمر نزع السلاح. فقد قدمت المجموعة اقتراحات، وردت في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571، لإنشاء لجنة مخصصة لترع السلاح النووي للبدء في مفاوضات بشأن برنامج على مراحل من أجل التخلص تماماً من الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. ورغم أن الولاية المتعلقة بترع السلاح النووي كما حددها مقترح السفراء الخمسة، بصيغته الواردة في الوثيقة CD/1693/Rev.1، قصرت عن تلبية تلك التطلعات، فإن المجموعة قد أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى توافق للآراء يستند إلى ذلك المقترح.

ونذكّر بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦ والتي أجمعت في استنتاجها على أن "على جميع الدول التزاماً بالسعي بإخلاص إلى إجراء مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة".

ونعرب عن بالغ قلقنا من عدم إحراز التقدم المأمول بعد التعهد الواضح والصريح الذي صدر عن الدول الحائزة على السلاح النووي خلال مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار في عام ٢٠٠٠ بالتخلص التام من ترساناتها النووية بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي.

وتأسف دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة منع الانتشار لانعدام الإرادة السياسية الذي منع مؤتمر استعراض تلك المعاهدة في عام ٢٠٠٥ من تحقيق نتائج جوهرية. ومن هذا المنظور، فإن الخطوات العملية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠ ما تزال مشروعة وتقتضي الإسراع في تنفيذها.

وتطالب مجموعة الـ ٢١ جميع الدول باحترام تعهداتها في مجال نزع السلاح النووي ومنع انتشاره احتراماً كاملاً، وبالامتناع عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى سباق تسلح نووي جديد كتطوير أسلحة نووية جديدة أو أنواع جديدة من الأسلحة النووية أو تحديثها.

وتؤكد مجموعة الـ ٢١ على ضرورة تطبيق المبادئ الأساسية، المتمثلة في الشفافية والتحقق والارجعة في القرار، على جميع تدابير نزع السلاح النووي.

كما تؤكد المجموعة على ضرورة تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية من أجل تقليص احتمال استعمالها ومن أجل تيسير عملية التخلص منها كلياً. وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن قلقها العميق من السياسات النووية التي تزيد من إمكانيات استخدام الأسلحة النووية وتخفف الحد الأدنى الواجب توفره قبل اللجوء إلى استخدامها.

ومجموعة الـ ٢١، وهي تشدد على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المبكر حيز النفاذ، تطالب بالإبقاء على الوقف الاختياري لتجارب تفجير الأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى.

والقلق يساور مجموعة الـ ٢١ من استمرار المأزق الذي دخل فيه مؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج عمله، وهي تطالب مجدداً بتوفير الإرادة السياسية الضرورية لتمكين مؤتمر نزع السلاح من استئناف عمله الجوهري والقيام على الفور بإنشاء لجنة مخصصة تعنى بمسألة نزع السلاح النووي الملحة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير الشبيب ممثل العراق الذي تناول الكلمة بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسفير دا روشا باراهوس ممثل البرازيل.

السيد دا روشا باراهوس (البرازيل) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم مهام الرئاسة وأن أؤكد لكم تعاون وفد البرازيل التام معكم في عملكم. كما أود أن أثني مجدداً على سلفكم، السفير راباكي، لما بذله من جهد في سبيل تنظيم العمل الجوهري على مدى هذا العام بمبادرة الرؤساء الستة. وبودّ وفدي أن يعرب عن تأييده لكلمة مجموعة الـ ٢١. وأود أيضاً أن أشيد بكم للمبادرة التي أطلقتتموها بدعوتنا للبدء في مناقشة منظّمة بشأن نزع السلاح النووي الذي يمثل الأولوية القصوى بالنسبة للبرازيل في هذا المحفل. واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن أمني بأن يقودنا هذا العمل إلى التزام سياسي من قبل جميع الأطراف بمحاولة تضيق الخلافات بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وتدعم البرازيل، كما عبرت عن ذلك في بيانات سابقة، مقترح السفراء الخمسة دعماً كاملاً.

ودون المساس بإمكانية تناول المسائل الإضافية في الاجتماعات المقبلة، أود أن أؤكد على أن ملاحظات وفدي خلال جلسة اليوم تقتصر فقط على ما اقترحتموه، أي البند الفرعي المعنون "تقييم تنفيذ نزع السلاح النووي".

ومن المشبط للعزائم، في هذا الشأن، أن نجبر على الإقرار بأنه لم يحرز إلا تقدم ضئيل في هذا الميدان على مدى السنتين الماضيتين.

وولّدت نهاية الحرب الباردة تطلعات قائمة على الأمل بأن يتم السعي إلى نزع السلاح النووي بوصفه هدفاً واقعياً وأن تعتمد الدول الحائزة على الأسلحة النووية خطوات جديدة لتنفيذ التزاماتها وفق أحكام المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار.

غير أن انعدام الإرادة السياسية في عدد قليل من العواصم، حتى فيما يخص التقيد بما تقرر في هذا المؤتمر خلال التسعينات ومواصلة مناقشة قانون المعاهدة بشأن نزع السلاح، يظل العقبة الكأداء التي تحول دون أي تحرك سياسي ذي شأن داخل هذه الهيئة.

ومن غير المجدي، في هذه المرحلة، استنفاد حجة انعدام الإرادة السياسية. ويكفي أن نؤكد على أن آخر وثيقة هامة نوقشت بنجاح داخل هذه الهيئة، وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي يعود تاريخها إلى منتصف التسعينات، لم تدخل بعد حيز النفاذ.

وقد أُجل باستمرار إنشاء لجنة مخصصة تم الاتفاق عليها بالإجماع في هذه الهيئة في عام ١٩٩٥ (ولاية شانون) بشأن "حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية".

وانعدام العمل الجوهري ضمن مؤتمر نزع السلاح لسنوات عديدة، إلى جانب عدم خروج مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار لعام ٢٠٠٥ وكذلك قمة الأمم المتحدة المعقودة في العام الماضي بأية نتائج، كلها أمثلة على هذا الافتقار المذهل والمقلق وغير المبرر إلى العزم السياسي على إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي.

ومما يزيد من تفاقم الوضع كون الدول غير الحائزة للسلاح النووي تلحظ، بإحساس من الإحباط العميق، تحولاً واضحاً في تركيز بعض الدول الحائزة على السلاح النووي عن التزامات سابقة بشأن نزع السلاح النووي وباتجاه التشديد شبه الحصري على منع الانتشار. ويبدو هذا المنظور المريب كما لو كان يعتبر نزع السلاح النووي موضوعاً عديم الأهمية قد عفا عليه الدهر.

وإننا نختلف بشدة مع هذه الفكرة لأنها تبرر، دون الاستناد إلى أي أساس منطقي، الاحتفاظ بترسانات نووية هائلة لا يمكنها إلا أن تؤدي إلى تراجع الاستقرار الدولي.

وقد عمدت بعض الدول الحائزة للسلاح النووي، للأسف، إلى البدء في برامج أبحاث لتطوير أسلحة جديدة وطرحت مذاهب استهداف جديدة عوض تقليص المكانة البارزة التي تحتلها الأسلحة النووية في مذاهبها الأمنية.

وعلاوة على ذلك، فإن إبداء الاهتمام بتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية أكثر تطوراً بكثير يُضيف إلى هذا السيناريو عنصراً أشد إثارة للقلق.

وعدم إحراز تقدم في التشجيع على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أمر مثير للأسف العميق أيضاً. والبرازيل، بصفتها أحد الأعضاء المؤسسين لأول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة من العالم، بموجب معاهدة تلاتيلولكو، تولى أهمية كبيرة لهذه المسألة.

وقد فضلت البرازيل خلال مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار الأخير النظر ملياً في عدة قضايا من شأنها أن تسهل بلوغ الغاية الأسمى المتمثلة في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ولكن لم يتسن بحث المسائل الجوهرية بشكل مناسب، أو حتى الاتفاق على وثيقة جوهرية ختامية.

وما زال تنفيذ "التعهد الواضح" بترع السلاح النووي وتقديم تقارير كاملة وشفافة عن الخطوات الفعلية المتخذة في مجال نزع السلاح النووي هدفين بعيدين.

وفي تقييم تنفيذ نزع السلاح النووي - وهي المسألة التي ينبغي أن نتناولها في نقاشنا هنا - لا نستطيع نحن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية - الأغلبية الساحقة في هذه القاعة - أن ندعي احتلال الصدارة ورفع تقارير عن أعمال في مجالات ربما لا يمكنها تقديم أية قيمة مضافة فيها. فلا يمكننا نزع سلاح من هم مسلحون بالفعل أو تقديم تقارير عن نزع سلاحهم.

غير أننا نأمل أن المناقشات التي تتناول هذه المسألة ستساعدنا في الوقوف على إشارات جديدة بتحقيق التقدم في ميادين حيوية مثل: ١٠ تقديم تقارير عن تنفيذ التعهدات في مجال نزع السلاح النووي (وأود أن أشير هنا إلى أن رفع التقارير، في نظرنا، ليس تنازلاً وإنما واجباً)؛ ٢٠ تدابير إضافية في ميدان وضع حد للتأهب أو وقف تشغيل المنشآت؛ ٣٠ الخطوات المتخذة بغية التشجيع على إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية؛ ٤٠ المعلومات بشأن حالة تنفيذ التعهدات في مجال الأسلحة الاستراتيجية وغير الاستراتيجية. وهذه بعض الإشارات فقط إلى ما يمكن القيام به فيما يخص التقييم.

وفي الختام، يرى وفدي أنه سيتوجب علينا الاستفادة من الشفافية في تبادل المعلومات والتحلي بالإرادة السياسية باعتبارهما العنصرين السياسيين الحيويين الكفيلين بمساعدتنا في إحراز التقدم، وينبغي أن نسترشد بهما خلال مناقشاتنا في الأسابيع المقبلة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير دا روشا بارافوس ممثل البرازيل على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى السفير فرانسوا ريفاسو من فرنسا.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، أشكركم على الفرصة التي أتيت لنا لتقديم المزيد من التفاصيل عن تقييمنا لمدى الوفاء بالتعهدات التي قُطعت في المجال النووي. في مستهل دورتنا السنوية، طُلب منا تحديد المواضيع التي يمكن أن تناقش في إطار جدول زمني وُضع لعقد نقاشات منظّمة ومعقدة طيلة عام ٢٠٠٦. وفي غياب اتفاق على برنامج عمل محدد، شكلت هذه المبادرة استمراراً للجهود التي بذلها الرئيس النرويجي في الصيف الماضي والتي كانت تسعى إلى جعل مناقشاتنا تركز على أمور محددة. ووفدي، كما سبق أن قلت هنا، على استعداد للمشاركة بهمة ونشاط في مناقشات معمقة ومتجددة تتناول المواضيع التي يحددها أعضاء هذا المؤتمر.

ولا يجد وفدي أية صعوبة في الجيء إلى هنا ثانية اليوم لإبلاغ مؤتمر نزع السلاح بإنجازاتنا في مجال نزع السلاح النووي التي تقع ضمن إطار الالتزامات التي وافقنا عليها في معاهدة منع الانتشار، ولا سيما المادة السادسة منها.

وقد سبق لنا أن تحدثنا في هذا الموضوع في عام ٢٠٠٤، في جلسة غير رسمية، تلبية لدعوة من الرئيس المكسيكي. وتحدثنا في نفس الموضوع بصورة أكثر رسمية أثناء انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار الذي يعقد كل خمس سنوات. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى نشرة إعلامية عن أنشطة فرنسا تم توزيعها بتلك المناسبة. وما تزال لدينا بعض النسخ تجدونها في القاعة إلى الخلف وهي متاحة للزملاء الذين لم يطلعوا عليها بعد. ومعظم المعلومات الواردة في تلك النشرة ما تزال صحيحة.

وأعدنا تقديم هذا العرض مجدداً عندما كانت النرويج ترأس مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ثم عدت أنا شخصياً إلى هذا الموضوع مؤخراً في ٧ شباط/فبراير الماضي.

ولن تساعدنا دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦ في الماضي قدماً في البحث عن اتفاق عملي بشأن برنامج عمل إلا إذا استطعنا تجاوز الكلام المنمق. وعلينا أن نتجنب تكرار مواقف معروفة جداً بشأن بند عام في جدول أعمالنا، ربما للمرة الرابعة. يتعين علينا أن نتجاوز ذلك، وهذا ما سأسعى جاهداً إلى تحقيقه. وبعد هذه المقدمة، أسمحوا لي أن أذكركم بعجالة بالسياق الذي يأتي فيه ما تفعله فرنسا.

أولاً وقبل كل شيء، موقفنا يتطابق مع "الموقف الموحد" للاتحاد الأوروبي في مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٥ الذي يُلزم في الوقت الراهن كل بلد من البلدان الخمسة والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. والبيان الذي سألقيه يندرج ضمن إطار العمل ذاك.

ويقع ما نقوم به أيضاً في إطار التنفيذ العملي لالتزاماتنا. ونحن نسترشد في ذلك خصوصاً ببرنامج العمل وبالقرار الذي اتفقنا عليه عندما تم تمديد العمل بمعاهدة منع الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. وتجدر الإشارة، في هذا الشأن، إلى النقاط الأساسية الثلاث ذات الصلة الوثيقة بموضوع مناقشتنا اليوم وهي: إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتفاوض على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية مستقبلاً، والعزم على تحقيق تقدم بصورة منهجية وتدرجية بهدف تقليص الأسلحة النووية إجمالاً وضمان نزع السلاح الشامل والكامل. والسبيل الواعد، بالنسبة لنا، هو السبيل الذي يبين تحديات عصرنا الحقيقية في المجال النووي. وقد طلب منا القيام بذلك زميلنا سفير روسيا الذي وسّع نطاق منهجه، في البيان الذي ألقاه في ٢ شباط/فبراير الماضي، كي يشمل قضايا منع الانتشار. وتمثل أزمات انتشار الأسلحة النووية في الوقت الحاضر أحد أهم التحديات التي تواجه الأمن الدولي. وعلى مدى العقدين الماضيين، خرقت عدة دول غير حائزة للسلاح النووي أعضاء في معاهدة منع الانتشار التزاماتها وطورت برامج نووية سرية. أليس لنا أن نشجع مؤتمر نزع السلاح على أن يؤدي دوره كاملاً في هذا الميدان؟ وفرنسا، من جانبها، عاقدة العزم تماماً على مواصلة تطبيق جميع الأحكام الواردة في معاهدة منع الانتشار وركائزها الثلاث (نزع السلاح وعدم الانتشار والاستعمالات السلمية) وعلى العمل من أجل أن تصبح عالمية.

وإن ركزنا على المقترحات المطروحة، ولما كنا نسعى إلى الحوار وبناء الثقة مثلما دعانا إلى ذلك سفير مصر، وإلى بذل الجهد التوليقي الذي تم حثنا عليه في بداية جلستنا، فإنني أود أن أقول إنه تم الاهتمام إلى موضوع محدد على أنه أكثر الموضوعات نضجاً وأنسبها للتفاوض في وقت قريب، تمشياً مع التعهدات المقطوعة، وهذا الموضوع هو ما اجتمعنا من أجل مناقشته اليوم، أي معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. وإننا نعتقد أن وقف

الإنتاج من حيث المنطق هو الخطوة الملموسة والعملية المقبلة التي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يساهم بها في مجال نزع السلاح النووي. هذا ما نتعهد به وهو تعهد لم يتم الوفاء به بعد ولكنه تعهد عملت فرنسا من أجل تحقيقه أكثر من أية دولة أخرى من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وعندما تم التوصل إلى اتفاق في عام ١٩٩٥ على إطلاق المفاوضات بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، كان لدى المجتمع الدولي هدفان. أولاً، على صعيد نزع السلاح النووي، تجميد المخزونات وجعل الوقف الاختياري الذي كان سارياً آنذاك ملزماً قانوناً وتوسيع نطاقه ضمن إطار عمل تقرير المنسق الخاص والولاية الواردة فيه. ولكن كان ثمة هدف ثان في مجال منع الانتشار. وكانت الغاية من وراء ذلك، من خلال اعتماد منهج يطبّق بنفس الشكل على الجميع، هي منع الدول غير الأطراف في معاهدة منع الانتشار من اكتساب القدرة العسكرية النووية. وكانت هناك أيضاً حاجة، مثلما برهنت على ذلك تجارب حديثة، إلى توسيع نطاق عمليات التفتيش والتحقق وتعزيزها لمنع انتشار الأسلحة النووية بين الدول غير الحائزة عليها. ونحن مضطرون إلى الاعتراف اليوم بأن وقف الإنتاج لن يلي إلا بشكل ضعيف جداً هذه التطلعات المتعلقة بمنع الانتشار. ووضع بروتوكولات إضافية تحدد، إلى جانب نظام الضمانات المعمم، معيار التحقق من جهة والتجارب النووية في جنوب آسيا من جهة أخرى، قد خلّف وضعاً جديداً. فالتحقق من منع الانتشار يجري حالياً منفصلاً عن أية معاهدة لوقف الإنتاج. وفيما يخص دول جنوب آسيا، فإن وضعها الحالي يدخل في نطاق مسألة نزع السلاح النووي الشائكة.

وخلاصة القول إن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي أولاً وقبل كل شيء معاهدة لنزع السلاح النووي، شأنها شأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولهذا السبب فإنني أركز على هذه المسألة حيث إننا نرى أن الوفاء بالتزاماتنا في مجال نزع السلاح النووي يقتضي أولاً وضع معاهدة لوقف إنتاج الأسلحة النووية.

ولعلكم تدركون أيضاً السبب الذي يجعل الفكرة التي مفادها أن احترام التوازن بين نزع السلاح ومنع الانتشار، إلى جانب وقف الإنتاج، قد تطلّب من مؤتمر نزع السلاح اتخاذ تدابير تكميلية لوقف الإنتاج في مجال نزع السلاح النووي - وهي فكرة ربما كانت مفهومة في عام ١٩٩٧ إلا أنها لم يعد لها محل من الإعراب في الوقت الحاضر. والمطالبة بإنشاء لجنة مخصصة تعنى بترع السلاح النووي موازية للجنة مخصصة لبحث وقف الإنتاج، وهي مطالبة من مخلفات وضع لم يعد قائماً، لم تعد تعني شيئاً في نظرنا. والواقع أن الصياغة تتجاوز حتى ما تم التفكير فيه في عام ٢٠٠٠.

ونعلم أيضاً أن بعض الدول لديها تحفظات دائمة على إطلاق مفاوضات تتناول وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأنا أحترم تلك التحفظات لأنّها، كما نعلم، مبنية على رؤية مشروعة للأمن القومي. واقتراح إنشاء لجنة مخصصة تعنى بترع السلاح النووي فيه فائدة تكتيكية بالنسبة لهذه الدول بسبب صبغة المزايدة التي تعتريه. وأنا أحترم هذا النهج لكن الأمانة التي كنت أرغب في التعبير عنها هنا هي أن تتسم المناقشات التي تتناول هذه المسألة بقدر أكبر من الشفافية. إذ إن بعث الحيوية في مؤتمر نزع السلاح يتطلب أيضاً قدراً أكبر من الصراحة واحتراماً وثقة متبادلين يجب علينا أن نعيد بناءهما بيننا. وسيحين الوقت الذي يمكننا فيه التحلي بالصراحة في مناقشة تحفظات البعض منا بشأن إطلاق المفاوضات على معاهدة وقف الإنتاج لأسباب وجيهة عندما يحين الوقت الذي نكون فيه قادرين على محاولة رفع تلك التحفظات والبدء في رفعها. ونأمل أن يتيح لنا هذا العام الجديد فرصة تحقيق ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير ريفاسو ممثل فرنسا على بيانه واقتراحاته. وأعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا، السيد كريغ ماكلاشلان.

السيد كريغ ماكلاشلان (أستراليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم، فإني أود أن أؤكد لكم تعاون وفدي التام معكم فيما تبذلونه من جهود في إرشاد عملنا وأود أيضاً أن أنضم إلى زملائي الآخرين في الإقرار بالجهود الهائلة التي بذلها سلفكم، السفير راباكي، وأيضاً في تقديم التعازي لأسر وأصدقاء ضحايا المآسي التي حدثت في الفليبين وموسكو وبنغلاديش.

لقد تعهدت أستراليا بتحقيق هدف نزع السلاح النووي باتباع خطوات متوازنة وتدرجية. ولجميع الدول دور تؤديه لكن الدول الحائزة للأسلحة النووية هي من يجب عليها المبادرة إلى تقليص حجم ترساناتها. ومن المهم الإشارة إلى أن العديد من هذه الدول قد خطت خطوات باتجاه نزع السلاح النووي.

وأستراليا ترحب بالتدابير الملموسة الواردة في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وفي معاهدة موسكو، إلى جانب عمليات التخفيض الأحادية الجانب التي قامت بها دول أخرى حائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك، فإننا ننتظر من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبذل المزيد من الجهد بصورة شفافة ولا يمكن الرجوع فيها من أجل التخلص من الأسلحة النووية، والأهم من ذلك من أجل الوفاء بالالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب معاهدة منع الانتشار التي أبرمتها مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتحظى هذه الصفقة بقدر كبير من الأهمية. ولكن ينبغي لنا أن نتيقن من أنها ليست الصفقة الوحيدة التي تركز عليها معاهدة منع الانتشار. فهناك أيضاً التزام يربط بين البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم الحصول على الأسلحة النووية أو السعي إلى الحصول عليها أبداً. وهذا أمر محوري بالنسبة لمعاهدة منع الانتشار والأهداف المستوخاة منها في منع الانتشار. كما أن ذلك أمر حيوي بالنسبة لترع السلاح النووي حيث لا يمكن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية دون ضمانات كاملة ودائمة بمنع الانتشار.

وقد دعمت أستراليا منذ زمن طويل، وهي تعترف بهذا الواقع، الجهود التي تبذلها جميع الدول لتشجيع خلق مناخ يساعد على نزع السلاح النووي. ومن الواضح أنه يمكن فعل المزيد في هذا الشأن.

وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيعزز نزع السلاح - ومنع الانتشار - عن طريق الحد من إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية.

وسيساهم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في تحقيق نزع السلاح النووي بفرض حظر دائم على تجارب الأسلحة النووية. وقرارات الوقف الاختياري للتجارب تستحق الترحيب ولكنها لا تحل محل معاهدة الحظر الشامل.

وكانت أستراليا البلد الأول الذي يصدق على بروتوكول إضافي وينفذه وسوف نجعل من البروتوكول الإضافي شرطاً للإمداد النووي بالتشاور مع شركائنا. وفي خضم الجهود التي تبذل لبلوغ هدف نزع السلاح

النووي، فإنه من الطبيعي جداً أن تأخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية بزمام المبادرة. ولكن ثمة دور يجب على جميع الدول تأديته في ضمان خلق مناخ دولي يساعد على التخلص من الأسلحة النووية بشكل دائم. ويجب على عملنا في هذا المحفل أن يضع هذا الواقع في الحسبان إذا أريد له أن يخرج بردود فعالة على التحديات التي يطرحها نزع السلاح النووي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل أستراليا، السيد ماكلاشلان، على بيانه وعلى وعده بالتعاون. وأعطي الكلمة الآن للسفير مين ممثل اليابان.

السيد مين (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة تحت رئاستكم، فاسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم مهام الرئاسة في هذه الظرفية الحرجة المتمثلة في إطلاق مبادرة الرؤساء الستة بشأن مناقشة منظّمة طيلة العام. ويجوز أن تحدد دورة هذا الأسبوع برئاستكم الوتيرة التي سيسير عليها هذا العمل، واسمحوا لي أن أؤكد لكم دعم وفدي التام لكم.

ما فتئت اليابان تنافح عن ضرورة منح فترات رئاسية أطول للقيام بأي عمل جوهري في مؤتمر نزع السلاح، وبخاصة في ظل عدم الاتفاق على برنامج عمل. ولهذا السبب، بوسعكم أن تتصوروا الأمل الذي يحدو اليابان وتطلعها إلى الجهود المنسقة بفضل مبادرة الرؤساء الستة. وإننا نعتقد أن نتيجة العمل المنجز خلال هذا العام سيعيد بشكل طبيعي مؤتمر نزع السلاح إلى طبيعته. وعلاوة على ذلك، يشرفني أن يقع علي الاختيار لأكون أحد أصدقاء الرؤساء. واسمحوا لي أن أؤكد لكم التزامي التام بتولي هذه المهمة من أجل دعم رؤساء هذا العام.

إننا نواجه تحديات حساس في مجال نزع السلاح النووي. وكان من المؤسف أن ينهي مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار لعام ٢٠٠٥ أشغاله دون أن يعتمد وثيقة تتوافق الآراء بشأن المسائل الجوهرية وألا يتحقق توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ فيما يخص نزع السلاح النووي أو منع الانتشار. وكأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، وهو هيئة محدودة العضوية، يجب على جميع الأعضاء في هذا المؤتمر توحيد جهودهم للخروج من هذا الوضع المؤسف فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

ومن المعروف أن اليابان تولي أهمية قصوى لنزع السلاح النووي. وبوصفها البلد الوحيد الذي عانى ويلات الخراب النووي، فإن اليابان تعترف بأن لها مسؤولية أخلاقية تجاه المجتمع الدولي في القيام بحملة من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية وقد قامت بجهود دبلوماسية جبارة لتحقيق هذه الغاية. وتجدون خير مثال على موقفنا الأساسي من تشجيع نزع السلاح النووي في القرارات التي ما انفكت تُعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل عام منذ عام ١٩٩٤. فاليابان تعتقد أن نهجاً متنامياً وواقعياً هو أفضل وسيلة لتشجيع نزع السلاح النووي.

وفي العام الماضي، أعدنا صياغة قرارنا السنوي بشروط أقوى وأدق. وهذا القرار المعنون "عزم متجدد على التخلص التام من الأسلحة النووية" لم يُعتمد من قبل ١٦٦ بلداً فحسب - وهو أعلى عدد من البلدان يحققه منذ تقديمه - بل نال تأييد بلدان تعتمد مواقف متباينة. وهذا دليل على أن هناك بالفعل أرضية مشتركة في المجتمع الدولي فيما يخص الإرشاد المحدد في تشجيع نزع السلاح النووي. وأود هنا أن أسلط الضوء على بعض جوانبه المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح.

أولاً وقبل كل شيء، لا بد من تشجيع الدول على القيام بالمزيد من الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح النووي والذي تعهدت به جميع الدول الأعضاء في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. بموجب المادة السادسة من تلك المعاهدة، بما في ذلك زيادة تقليص جميع أنواع الأسلحة النووية. وقد كان نزع السلاح النووي، منذ إبرام معاهدة منع الانتشار، مسؤولية الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالتالي فإنه إذا لم تف الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعهداتها بالدفع قدماً بترع السلاح النووي، فإن مصداقية نظام معاهدة منع الانتشار ستتضرر بشكل كبير جراء ذلك.

وفي سياق العمل على التخلص من الأسلحة النووية، يكون تطبيق مبادئ اللارجعة والتحقق وزيادة الشفافية حاسماً. وقد سُجل بعض التقدم في مجال نزع السلاح النووي. واليابان تجل كثيراً معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة موسكو) وتشجع كلاً من روسيا والولايات المتحدة على القيام بخطوات أخرى باتجاه تنفيذها بالكامل والشروع في تقليص أسلحتهما النووية غير تلك المذكورة في المعاهدة. وسيعقد مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار العاشر لعام ٢٠١٠ قبل عامين من حلول الأجل المحدد لبدء إنفاذ الالتزامات الواردة في معاهدة موسكو. وبالتالي سيتم فرصة ممتازة وسانحة للدول لاستعراض تقدم نزع السلاح النووي بموجب معاهدة موسكو، وكذلك اتخاذ تدابير نزع السلاح النووية من قبل دول أخرى حائزة للأسلحة النووية. فضلاً عن ذلك، يرغب المجتمع الدولي في أن يرى الولايات المتحدة وروسيا، بحلول ذلك الموعد، ترمان اتفاقاً جديداً ينص على نزع السلاح النووي يذهب أبعد مما نصت عليه معاهدة موسكو. وآمل أن تبذل الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية جهوداً مماثلة أو جهوداً أكبر في تقليص ترساناتها النووية. كما يجب على تلك الدول أن تنفذ ما تعهدت به في مؤتمري استعراض معاهدة منع الانتشار المعقودين في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠.

ويقال عموماً إنه منذ ارتفاع عدد الرؤوس الحربية النووية إلى أكثر من ٦٠ ٠٠٠ رأس في أواخر الثمانينات، عرف ذلك العدد انخفاضاً كبيراً حيث يبلغ نحو ٢٠ ٠٠٠ رأس حالياً. (وهذا مجرد تقدير بالتأكيد ويحتمل التصحيح). غير أن زيادة تقليص الترسانات النووية بما يؤدي إلى التخلص التام منها ضرورة لا تحتاج إلى بيان. وفي هذا الصدد، من الضروري تحقيق قدر أكبر من الشفافية في عملية نزع السلاح النووي. وإنني أعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يتيح فرصة جيدة للدول الحائزة للأسلحة النووية لإطلاع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على ما تبذله من جهود لتقليص ترساناتها النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية معاً.

وبالمثل، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمضي في الحد من الوضع التشغيلي لأنظمة الأسلحة النووية بأساليب تشجع الاستقرار والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية لا غنى عنه إن أردنا الحد من خطر استخدامها وتسهيل عملية التخلص منها تماماً. وأنا، في هذا الشأن، أثنى إقدام بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على تقديم عرض حول جهودها في مجال نزع السلاح النووي اليوم، وقد قدّم الوفد الفرنسي عرضاً بشأن مذهبه النووي الجديد في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح المعقودة في ٧ شباط/فبراير. وآمل أن تحذو دول أخرى حائزة للأسلحة النووية حذو فرنسا. فمثل هذه المبادرة ستساعد في تشجيع الشفافية بشأن السياسات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية وستمكن من الاستفادة من مؤتمر نزع السلاح بصورة فعالة.

ثانياً، يجب على مؤتمر نزع السلاح الشروع في التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. ولأنني سأتناول موضوع هذه المعاهدة في وقت لاحق، فإنني لن أدخل في تفاصيل هذه المسألة. غير أنني أود أن أؤكد على أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي التدبير القانوني المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي الأكثر واقعية الذي يمكن تصوره في الوقت الراهن.

ثالثاً، ومن أجل الدفع قدماً بمسألة نزع السلاح النووي، فإن كسب تعاطف وتأييد الأجيال القادمة، إلى جانب المجتمع المدني ككل، أمر حيوي. وتشجع اليابان كافة الدول على القيام بأنشطة ملموسة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار بالشكل المناسب، وتبادل المعلومات. بمحض إرادتها عن الجهود التي ما انفكت تبذلها لتحقيق هذه الغاية.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، دعت اليابان في إطار برنامج الأمم المتحدة للزمالات أكثر من ٥٨٠ مسؤولاً حكومياً مختلفاً لزيارة هيروشيما وناغازاكي. وآمل أن يكون هذا البرنامج قد ساعد على استبصار حقيقة الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، رعت اليابان مؤتمراً للأمم المتحدة عن مسائل نزع السلاح يعقد في مدينة يابانية مختلفة كل عام منذ عام ١٩٨٩ ويتيح فرصة قيمة لخبراء نزع السلاح من مختلف أرجاء المعمورة كي يتبادلوا الآراء ويزدادوا وعياً بأهمية نزع السلاح على الصعيد الإقليمي. وفضلاً عن ذلك، دعت اليابان خبراء في نزع السلاح ومنع الانتشار لإلقاء محاضرات على طلاب المدارس الثانوية وقادة المجتمع المدني والناجين من القنبلة الذرية (هيباكوشا). وسيلقى تبادل المعلومات في مؤتمر نزع السلاح بشأن الجهود الوطنية والدولية بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح كل تقدير.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلب من الدول غير الأطراف في معاهدة منع الانتشار أن تنضم إليها بصفتها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية دون تأخير أو شرط. وأحثها، علاوة على ذلك، وفي انتظار انضمامها، على القيام بخطوات عملية لدعم معاهدة منع الانتشار، والامتناع عن الأنشطة التي تقوض أهدافها. فإذا توقف المجتمع الدولي عن الضغط على الدول غير الأطراف في معاهدة منع الانتشار للانضمام إليها، فإن ذلك سيؤدي إلى الاعتراف بها كدول حائزة للأسلحة النووية بحكم الواقع، وهو ما سيضعف أكثر نظام معاهدة منع الانتشار. وأنا أعترف تماماً بأن هذه جلسة عامة من جلسات مؤتمر نزع السلاح وليست جزءاً من عملية معاهدة منع الانتشار. ولكن مؤتمر نزع السلاح أنشأ معاهدة منع الانتشار التي تمثل حجر زاوية إطار العمل القانوني لتشجيع على نزع السلاح النووي.

وبالمثل، ينبغي لكل الدول التي لم تفعل بعد أن توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها في أقرب فرصة بغية دخولها حيز النفاذ في وقت قريب، ومن الأهمية بمكان الإبقاء على الوقف الاختياري القائم لتجارب تفجيرات الأسلحة النووية في انتظار دخول المعاهدة حيز التطبيق. وقد حثت اليابان مراراً وتكراراً البلدان ذات الصلة على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل والتصديق عليها، ومن المهم أن يدعم المجتمع الدولي جهودها الدبلوماسية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير مين ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسفير نيونت ماوونغ شين ممثل ميانمار.

السيد شين (ميانمار) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود، وأنا ألقى بياني للمرة الأولى، أن أقدم لكم أصدق التهاني على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإنني على يقين تام أن عملنا، بقيادتكم الرشيدة والقديرة، سيكون مثمراً. وأود أن أؤكد لكم وفدي الكامل لكم في القيام بمسؤولياتكم.

ونحن نشي أيضاً على الرؤساء الستة لجهودهم المتضافرة والمبادرات التي قاموا بها حتى نتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل المؤتمر.

وفي البداية، أود أن أقول إن وفدي ينضم إلى بيان مجموعة الـ ٢١ بشأن نزع السلاح النووي، التي ألقاها ممثل العراق اليوم.

وهذا أحسن توقيت لبدء اجتماعاتنا العامة المركزة والمنظمة لمناقشة بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح مناقشة أوفى. ويرى وفدي أن نزع السلاح النووي يبقى على رأس الأولويات في جدول الأعمال الدولي في مجالي الحد من التسليح ونزع السلاح.

وأود هنا أن أعيد التذكير بموقفنا الثابت من نزع السلاح النووي. فما انفكت ميانمار تولي أهمية كبرى لترع السلاح النووي ومنع الانتشار. ولدينا اعتقاد راسخ بأن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة الإنسانية. ونحن على اقتناع أن أفضل وأبجع وسيلة للوقاية من كارثة نووية على الإطلاق هو التخلص التام من هذه الأسلحة المشؤومة.

ينبغي لنا إذن أن نطالب الدول الأعضاء، والدول الحائزة للأسلحة النووية بالخصوص، بإعادة تأكيد التزامها بهدف القضاء التام على الأسلحة النووية. ونحن نقرّ ونؤيد الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بأن على جميع الدول التزاماً بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

وبينما يجدر الترحيب بالدور الهام الذي تؤديه المفاوضات الثنائية بشأن نزع السلاح النووي التي تجري بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإنه ينبغي أن يبدأ المؤتمر في وقت قريب في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي نظراً لطبيعة هذه المشكلة العالمية.

وفي هذا الصدد، نطالب بإنشاء لجنة مخصصة تعنى بتزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح في وقت قريب، والبدء في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن برنامج لترع السلاح النووي على مراحل يؤدي إلى التخلص تماماً من تلك الأسلحة.

لهذا السبب، فإن وفدي يساند كلياً مقترح مجموعة الـ ٢١، بالصيغة التي ورد بها في الوثيقتين CD/1570 وCD1571، بشأن برنامج عمل ومشروع قرار وولاية إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بتزع السلاح النووي.

وإننا نعترف بترباط وتأزر مسألتي نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وبالتالي، ينبغي لنا أن نحافظ على نظامي نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي الفعليين بصورة مستدامة ومتوازنة ومتماسكة.

وعملية نزع السلاح بشكل منهجي وتدرجي هي في الواقع شرط مسبق لتوطيد منع الانتشار النووي وتطبيقه فعلياً.

وللدول الحائزة للأسلحة النووية، في نظرنا، بل يجب عليها، أن تفي "بتعهداها الذي لا لبس فيه" الذي أعلنت عنه في مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار في عام ٢٠٠٠ بتحقيق التخلص التام من ترساناتها النووية. وما تزال إرادة الوفاء بهذا "التعهد الذي لا لبس فيه" في حاجة إلى دليل يتمثل في التطبيق التام للخطوات العملية الثلاث عشرة"، مثلما نصت على ذلك الوثيقة الختامية.

وإدراكاً منه لأولوية وأهمية نزع السلاح النووي بالنسبة للمجتمع الدولي، فإن وفدي ما انفك يطرح مشروع قرار تقليدي بشأن نزع السلاح النووي على الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٥. ويحظى قرارنا بدعم واسع من رعاة آخرين من بلدان حركة عدم الانحياز. فضلاً عن ذلك، اعتمد القرار في الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كادت تبلغ الثلثين، مما يعبر عن الآراء القوية لأغلبية الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة. ولكن، للأسف، لم يتحقق أي تقدم ذي بال حتى الآن في تنفيذ نزع السلاح النووي.

وسنواصل في هذه السنة مجدداً عرض قرارنا وسنوحّد جهودنا وجهود الدول الأعضاء التي ترى رأينا في تصميمنا على التخلص تماماً من الأسلحة النووية.

إننا نعيش في عالم ابتلى بمشاكل أمنية تهدد وجود البشرية جمعاء. والتهديدات التي تواجهنا لا يمكن أن نتصدى لها أمة بمفردها. لذا فإنه يجب علينا أن نضاعف جهودنا المشتركة لمواجهة تلك التحديات وإيجاد سبل للتغلب عليها.

ولعلكم تذكرون أن الدورة الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٨، شرحت بالتفصيل وبوضوح أن الأولوية في مفاوضات نزع السلاح يجب أن تكون للأسلحة النووية. ويتضمن إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة أيضاً قراراً بالسعي إلى التخلص من أسلحة الدمار الشامل ومن الأسلحة النووية بالخصوص. وفي ضوء مناخ الأمن الدولي الحالي، ينبغي أن تُعطى الأولوية لنزع السلاح النووي.

وإننا نشعر حقاً بالإحباط إزاء فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ في تحقيق نتائج جوهرية في أيار/مايو من العام الماضي. ونشعر بخيبة أمل أيضاً بسبب عدم الإشارة إلى نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي في الوثيقة الختامية الصادرة عن الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي انعقدت في إطار الدورة الستين للجمعية العامة. ويمكن بالتأكيد تفسير ذلك بأنه نابع من انعدام الإرادة السياسية لدى القوى الكبرى، لا من عدم اهتمام المجتمع الدولي برمته بهذه المسألة الحيوية.

وأملنا أن يبدأ المؤتمر عما قريب عمله الجوهري خلال دورة عام ٢٠٠٦ بفضل الجهود المشتركة التي بذلها الرؤساء الستة. وأود أن أعيد التأكيد على استعدادنا للمشاركة بصورة بناءة في جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بخصوص برنامج عمل. ونود أيضاً أن نطالب جميع الدول الأعضاء بإبداء أكبر قدر من المرونة والتحلي بالإرادة السياسية من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

فلنكرس أنفسنا من جديد ونحدد التزامنا القاطع بتعددية الأطراف في مجال الحد من التسليح ونزع السلاح. وقبل أن أختتم بياني هذا، أود أن أثني مرة أخرى على الرؤساء الستة للمبادرات التي قاموا بها والجدول الزمني المحدد للجلسات العامة المركزة والمنظمة بينما نركز نحن جهودنا المشتركة على الاتفاق على برنامج عمل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير شين من ميانمار على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السيد توماس سينكين.

السيد سينكين (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لكم تعاوننا التام ودعمنا المستمر. كما أود أن أقدم من خلالكم أحر التعازي إلى من عانوا جراء المآسي التي حدثت مؤخراً في بنغلاديش والفلبين وروسيا.

وأود من خلالكم أيضاً الإعلان عن الخبر الحزين المتمثل في وفاة صديقنا إيد كامينغز صباح البارحة في مستشفى بيثيسدا البحري في واشنطن جراء تعقيدات ناجمة عن سرطان البنكرياس. أعلم أن كثيراً منكم عرفوا إيد. فقد كان لفترة طويلة رجل قانون يعمل في مكتب المستشار القانوني لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. وعمل مستشاراً قانونياً لدى البعثة في جنيف لسنوات عديدة وجاء إلى هنا مرات عديدة في إطار الأعمال المتعلقة باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة لبحث مسائل تتعلق بقانون الحرب التي كان أحد أبرز خبراء العالم فيها. وكان منهجه الإيجابي والمشجع الخلاق دائماً مصدر إلهام ونحن نفتقده.

وأعود إلى موضوع نزع السلاح النووي. تحدث السفير لوشينين بفصاحة قبل قليل عن جهودنا المشتركة للحد من الأخطار عن طريق التعاون. واسمحوا لي أن أبدأ أولاً بالحديث عن هذا بإيجاز. وأود أن أقدم لكم عرضاً وقائياً جداً مع ملاحظة أن الولايات المتحدة قد صرفت، منذ عام ١٩٩٢، أكثر من ٩ مليارات من الدولارات لمساعدة دول من الاتحاد السوفياتي السابق على منع الانتشار والحد من الأخطار. وقد أسفرت مساعدتنا للاتحاد السوفياتي السابق عن إزالة أكثر من ٦٠٠٠ رأس حربي نووي استراتيجي كان قد تم نشره. وأدت إلى التخلص من ١٠٠٠ قذيفة تسيارية وإلى تدمير ٦٠٠ قذيفة نووية جو - أرض و١٢٦ قاذفة قنابل و٢٧ غواصة حاملة للقذائف التسيارية. ولا بد لي أن أشير هنا أيضاً إلى أن قادة قمة الثمانية تعهدوا في عام ٢٠٠٢، في إطار الشراكة العالمية من أجل مكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، بجمع ٢٠ مليار دولار على مدى السنوات العشر التالية لتمويل مشاريع ذات صلة في روسيا بدايةً. وتعهدت الولايات المتحدة بتوفير نصف المبلغ، أي ١٠ مليارات من الدولارات.

وأود الآن أن أبدي بعض التعليقات على برامج نزع السلاح النووي الخاصة بنا. وأعتقد أن الوقائع متوفرة ولكن اسمحوا لي أن أعرضها عليكم بالتفصيل توخياً للشفافية.

أولاً وقبل كل شيء، فككت الولايات المتحدة أكثر من ١٣٠٠٠ سلاح نووي منذ عام ١٩٨٨. وعندما تم التوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في عام ١٩٩١، كانت كل من الولايات المتحدة وروسيا قد نشرت ما يزيد على ١٠٠٠٠ رأس حربي استراتيجي. وكلاهما قلص هذا العدد إلى أقل من ٦٠٠٠ رأس حربي بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وسيتم تقليص الرؤوس الحربية الأمريكية والروسية

الموضوعة في حالة تأهب من جديد بحيث يتراوح عددها بين ١٧٠٠ و ٢٢٠٠ بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وفق ما اتفق عليه الرئيس بوش والرئيس بوتين ودونته معاهدة موسكو لعام ٢٠٠٢. وبعد إتمام عمليات التخفيض المنصوص عليها في معاهدة موسكو، لن تحتفظ الولايات المتحدة إلا بنحو خمس الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية التي كنا قد نشرناها منذ عام ١٩٩١ فقط.

وفي ذات الوقت لا يفتأ مخزون الولايات المتحدة الإجمالي من الأسلحة النووية يتقلص وتنبغي الإشارة إلى أن هذه عملية متواصلة وماضية قدماً ومن غير المستبعد أن تكون الأرقام التي أعطيها قد تجاوزتها الأحداث بالفعل وأنا أعترف عن ذلك. لكن ما نعلمه على وجه التأكيد هو أن الرئيس بوش، في أيار/مايو ٢٠٠٤، وافق على خطة ستخفض المخزون إلى نصف ما كان عليه في عام ٢٠٠١ تقريباً. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، سيبلغ مخزون الولايات المتحدة أدنى مستوياته على مدى عقود عدة. ويرجى ملاحظة أن هذه المخزونات انخفضت إلى الربع تقريباً منذ الحرب الباردة.

وفي المجموع تم تقليص الأسلحة النووية غير الاستراتيجية التي تملكها الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي بنحو ٩٠ في المائة منذ انهيار جدار برلين. وقد تم تقليص عدد أنظمة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة من ١٣ إلى ٢، أحدها لا يوجد في حالة تأهب في الظروف العادية. وتنبغي الإشارة إلى أن السفن السطحية التابعة لبحرية الولايات المتحدة لم تعد تُنشر وهي مجهزة بأسلحة نووية. وفي عام ١٩٩١، وضع حلف شمال الأطلسي خمسة أنواع مختلفة من الأسلحة النووية الأمريكية على أراضيه. ولم يبق في أوروبا اليوم إلا نوع واحد من تلك الأسلحة. وقد تم خفض عدد مواقع تخزين الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في أوروبا بنسبة ٨٠ في المائة. وفي عام ٢٠٠٣، فككت الولايات المتحدة آخر ثلاثة آلاف رأس حربي نووي تكتيكي، وقذائف مدفعية ورؤوس حربية خاصة بأنظمة القذائف المتوسطة المدى وقنابل بحرية عميقة، تنفيذاً للمبادرات الرئاسية النووية التي أطلقت في عام ١٩٩١.

وتنبغي الإشارة الآن إلى أن الولايات المتحدة قد تخلصت، ضمن عمليات تقليص نظام القذف النووي لدينا منذ نهاية الحرب الباردة، من ١٠٣٢ جهازاً لإطلاق القذائف التسيارية الاستراتيجية و ٣٥٠ قاذفة قنابل ثقيلة و ٢٨ غواصة تحمل قذائف تسيارية. وما تزال عمليات التقليص تلك متواصلة حتى يومنا هذا. وقد تم، خلال السنوات القليلة الماضية، إخراج أربع غواصات إضافية من الخدمة الاستراتيجية وأزيلت القذائف التسيارية التي كانت على متنها.

وفي اللجنة الأولى التي انعقدت في الخريف الماضي، عندما أعلنت الولايات المتحدة عن كونها بصدد تعطيل القذائف التسيارية العابرة للقارات حافظة السلام، لم يقرر إلا وفد واحد الاعتراف بذلك. وهو وفد بنغلاديش ونحن ممتنون لذلك. ولم يقرر أي وفد آخر في هذه القاعة الإقرار بهذا الأمر ومع أنني لا أريد توجيه انتقاد بهذا الشأن فإنني أرى في هذا دليلاً على أنه بينما ما زلنا نسمع للأسف الكثير من الخطب الرنانة عن التقدم الضئيل المحرز، يبدو أنه لا يعار اهتمام للوقائع. والواقع أن وفدي يرحب بالتزام ومناقشة تأمين بشأن نزع السلاح النووي وبالتحديد لأن أي استعراض موضوعي للوقائع سيؤدي إلى استنتاج أن ما قامت به الولايات المتحدة من أعمال على مدى السنوات العشرين الماضية إنما هو إنجاز تُحسد عليه في مجال نزع السلاح النووي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السيد سينكين، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة. وبهذا أختتم قائمة المتكلمين لجلسة هذا الصباح العلنية. هل يرغب أي وفد في تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ لإسرائيل الكلمة.

السيد ليفانوف (إسرائيل) (الكلمة بالإنكليزية): أود قبل كل شيء أن أعرب عن تعازي وتعازي وفدي الحارة والصادقة بمناسبة وفاة إيد كامينغز. سنفتقده. وأرجو من سفير الولايات المتحدة أن يبلغ تعازينا لأسرته.

لن أطيل الحديث لأنه لم يكن من المفترض أن أتناول الكلمة في هذه المرحلة بالذات ولكن تكرر ورود المعلومات غير الدقيقة على لسان المتكلم الأول في جلسة هذا الصباح، ممثل الجمهورية العربية السورية، يفرض علي تقديم بعض التوضيحات الوقائية.

فتكرار القول إن إسرائيل تعارض إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما وصفها الممثل الموقر، هو في الواقع غير دقيق ولا يعكس الواقع.

ولغرض التدوين، أود أن أذكر هذا المؤتمر الجليل أن إسرائيل في كل عام تنضم إلى توافق الآراء الدولي بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي جميع تصريحاتنا، ومن بينها البيان الذي أدليت به خلال المناقشة العامة في اللجنة الأولى التي انعقدت الخريف الماضي، أوضحت بالتفصيل الشروط الضرورية لإنشاء تلك المنطقة. لذا، وكما سبق أن قلت في خطابي، نوضح ونعرض موقف إسرائيل بشأن هذه المسألة بالخصوص.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل إسرائيل، السيد إسحاق ليفانوف. والآن أعطي الكلمة لسفير الجمهورية العربية السورية، السيد بشار الجعفري.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى ولكن يبدو أنه في كل مرة نحاول فيها إلقاء الضوء على المشاكل الحقيقية التي تعاني منها منطقتنا نصطدم بهذا التصريح المتكرر من إسرائيل الذي تقول فيه إن معلوماتنا غير دقيقة. والواقع أنني لست من يقول إن إسرائيل ترفض إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛ المجتمع الدولي هو من يقول ذلك. فقد تم اعتماد ترسانة هائلة من القرارات في نيويورك ومن قبل مؤتمرنا في جنيف وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعشرات القرارات التي تمت الموافقة عليها ليست قرارات سورية أو عربية أو شرق أوسطية. وغايتها لا تقتصر على فضح مواقف إسرائيل إزاء وضع معين، بل حماية أمن واستقرار شعوبنا ودول المنطقة.

قلت في بياني إن أسلحة إسرائيل النووية لا تشكل وحسب تهديداً لبلدان المنطقة بل تشكل أيضاً تهديداً لأمن إسرائيل نفسها. والقول إن إسرائيل قد انضمت إلى توافق الآراء الدولي بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط غير دقيق، فضلاً عن كونه التضليل بعينه. فلا يجوز لدولة أن تفرض شروطاً كي تنضم إلى أولوية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. فكيف يمكن لدولة أن تقول: "أنا مع إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ولكن لي شروط"؟ إن الشرط الأهم بالنسبة لإسرائيل هو وجوب أن

يبقى السلاح النووي بيد إسرائيل ويحظى هذا السلاح برعاية وحماية وتمويل ودعم دول عديدة تدعي أنها تساند نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، تكون دول أخرى في المنطقة عاجزة حتى عن الحصول على وسائل استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. هذه هي الشروط.

ونسلمهم يقولون أيضاً إن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط رهن بعملية السلام وهذا أيضاً مغالطة أخرى وتضليل للرأي العام العالمي. ففي قمة بيروت التي انعقدت في عام ٢٠٠٢، أعربت جميع الدول العربية عن دعمها لسلام عادل وشامل وحظيت المبادرة العربية بدعم المجتمع الدولي برمتها. وكانت جهة الطرف الوحيدة التي رفضت تلك المبادرة هي إسرائيل.

وأود أن أذكّر هنا بحادثة بسيطة قبل أن أختتم كلامي. في اللحظة نفسها التي أقرت فيها قمة بيروت مبادرة السلام العربية وقبل أن يغادر رؤساء وملوك الدول العربية بيروت، كانت إسرائيل تحتاح حنين وترتكب مذبحتها الشهيرة آنذاك في تلك المدينة الفلسطينية. وأرجو من الممثل الإسرائيلي ألا يضطربني مرة ثانية إلى أن أتحدث في هذا الموضوع، لأن لدينا الكثير مما نقوله حول التضليل الإسرائيلي للرأي العام العالمي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير الجعفري ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه. والآن أعطي الكلمة للسفير ليفانون من إسرائيل.

السيد ليفانون (إسرائيل) (الكلمة بالإنكليزية): أنا لا أظن أن هذا المؤتمر هو الإطار المناسب لكي نتحدث عن مواضيع سياسية. وأطلب من ممثل سوريا ألا يفعل ذلك. أنا لم أتحدث عن شروط وإنما تكلمت عن الظروف.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): شكراً، سعادة السفير ليفانون. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك.

وبهذا نختتم جلستنا لهذا الصباح. ستعقد الجلسة العامة للمؤتمر بعد ظهر اليوم على الساعة ١٥/٠٠ في قاعة المجلس لمناقشة نفس العنوان الفرعي "تقييم تنفيذ نزع السلاح النووي".

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥ بعد الظهر

— — — — —